

Distr.: General
25 July 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ١١ من جدول الأعمال

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال

الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني

في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس،

وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة (انظر المرفق)
تعرض موقف الجمهورية العربية السورية بشأن التقرير المعنون "الانعكاسات الاقتصادية
والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض
الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل" الذي أعدته
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والذي صدر بوصفه الوثيقة A/62/75-E/2007/13،
المؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ في إطار البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧ المعقودة في جنيف، والبند ٤٣ من القائمة
الأولية للدورة الثانية والستين للجمعية العامة، المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في
الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري
المحتل على مواردهم الطبيعية".



وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ١١ من جدول الأعمال قبل نهاية الجزء العام من دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٧.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

إنه من واجبي أن أوجه عنايتكم الكريمة، نيابة عن حكومتي، إلى الشواغل والثغرات والحقائق التالية المتعلقة بالفصل الثالث، الذي يتناول الجولان السوري المحتل، من التقرير المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل":

١ - ما برحت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تمارس سياسة استنزائية تعتبر في ظلها الجولان السوري المحتل "أرضاً إسرائيلية" منذ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، إثر قرارها بضمه، في انتهاك لأحكام القانون الدولي وعشرات من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

٢ - ويشير التقرير، في الفقرة ٦٩، إلى بناء ثلاث مستوطنات إسرائيلية جديدة، لكنه لا يشير إلى أن ذلك حدث بالإضافة إلى ٤٢ مستوطنة إسرائيلية موجودة أصلاً كانت بنيت على مراءى المجتمع الدولي على أنقاض قرى ومزارع وبساتين سورية في الجولان السوري المحتل.

٣ - ويشير التقرير، في الفقرة ٦٩، إلى أن وزير الداخلية الإسرائيلي أعلن أن إسرائيل تنوي تيسير التعجيل بتشديد مستوطنات قرب الحدود مع سورية، لكن التقرير لا يذكر أن بناء هذه المستوطنات سيكون بالقرب من خط وقف إطلاق النار.

٤ - وفيما يتعلق بالمستوطنين الإسرائيليين، فإن إسرائيل تجلب مستوطنين من الشتات وتقدم لهم القروض في إطار سياستها الرامية إلى تغيير الطابع الديمغرافي للجولان السوري المحتل من أجل إيجاد وقائع جديدة على الأرض.

٥ - وليس صحيحاً ما ورد في الفقرة ٧٠ من أن لجنة الصليب الأحمر الدولية افتتحت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مركزاً طبياً للطوارئ والتشخيص في مجدل شمس وقدمت سيارتي إسعاف؛ ونذكركم، في هذا الصدد، بأن المؤتمر الدولي لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في جنيف عام ٢٠٠٦، لم يف بهذه الوعود.

٦ - وبخصوص الفقرة ٧١، ينبغي الإشارة إلى أن إسرائيل تفرض المناهج الدراسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين وتدمير العملية التعليمية برمتها في الجولان السوري المحتل.

٧ - وبصدد مناقشة موضوع المياه في الفقرة ٧٢، فإن هناك موارد مائية أخرى مثل بحيرة ران الواقعة بالقرب من قرية مسعدة. وكان السكان السوريون يستخدمون هذه البحيرة في الزراعة وسقي المواشي. غير أن إسرائيل تقوم حالياً، إثر سيطرتها على بحيرة ران، ببيع مياه هذه البحيرة إلى السوريين في الجولان بأسعار تفوق الأسعار التي يدفعها المستوطنون الإسرائيليون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل تواصل حفر الآبار المخصصة للشرب والزراعة في الأراضي الأهلة بالسكان وأملاك القرى السورية وتبيع مياهها إلى السكان السوريين بأسعار أعلى. وعلاوة على ذلك، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنع السوريين من حفر الآبار.

٨ - وفي الفقرة ٧٢، صحيح أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ساعدت على نقل ١٠ ٠٠٠ طن من تفاح الجولان العربي الإنتاج إلى الأسواق السورية. غير أن هذه الكمية البالغة ١٠ ٠٠٠ طن هي من أصل إنتاج إجمالي يزيد على ٥٥ ٠٠٠ طن.

٩ - ولم ترد في التقرير أي إشارة إلى مسألة المعتقلين السوريين، وعلى الأخص تدهور الحالة الصحية لبعض المعتقلين السوريين في السجون الإسرائيلية، مثل سيطان نمر الوالي.

١٠ - ولم ترد أيضاً في التقرير أي إشارة إلى دفن نفايات نووية إسرائيلية في الجولان السوري المحتل. وقد أثارت السلطات السورية هذه المسألة الهامة عدة مرات في محافل شتى مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

١١ - وأغفل التقرير إيراد أي إشارة إلى تأثير الألغام الأرضية التي تهدد حياة السكان السوريين في الجولان السوري المحتل. إذ فقد الكثير من السوريين أرواحهم بسبب هذه الألغام الأرضية.

١٢ - ولم يشر التقرير إلى عدد السكان العرب السوريين في الجولان؛ كما أنه لم يشر إلى عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل.

وتعتقد الجمهورية العربية السورية أنه ينبغي ألا تغفل التقارير القادمة هذه الحقائق وأن تتناولها ما دامت تمثل الحقيقة على الأرض.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم